

مناظرة بين السيوطي والمغيلي في علم المنطق¹

د/ محمد بن حجر

جامعة يحي فارس بالمدينة- الجزائر

تمهيد:

لما ألف الحافظ السيوطي (ت911هـ) رسالته (القول المشرق في تحريم فن المنطق)² بعث بنسخة منها إلى العلامة محمد بن عبد الكريم المغيلي الجزائري (ت909هـ)، فأجابه المغيلي بقصيدة، منها قوله:

- | | | |
|---|------|---|
| 1- سَمِعْتُ بِأَمْرِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ | **** | وَكُلُّ حَدِيثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أَصْلِهِ |
| 2- وَدَدْتُ وَرَبَّ الْبَيْتِ أَنِّي حَاضِرٌ | **** | وَأَنْ لَمْ فُودِّي أَنْ أُجِيدَ لِأَهْلِهِ |
| 3- أَيْمَكُنْ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ | **** | وَيَنْهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ |
| 4- هَلِ الْمُنْطِقُ الْمَعْنِيُّ إِلَّا عِبَارَةٌ | **** | عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقُهُ حِينَ جَهْلِهِ |
| 5- مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى | **** | دَلِيلًا صَحِيحًا لَا يَرُدُّ لِشَكْلِهِ |
| 6- أَبْنُ لِي ³ هَذَاكَ اللَّهُ مِنْهُ فَضِيَّةٌ | **** | عَلَى غَيْرِ هَذِي تَنْفِيهَا عَنْ مَحَلِّهِ |
| 7- وَدَعْ عَنْكَ مَا أَبْدَى كُفُورٌ وَدَمَهُ | **** | رِجَالٌ وَإِنْ أَثَبَّتْ صِحَّةَ نَقْلِهِ |
| 8- خُذِ الْعِلْمَ ⁴ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ وَلَا تُقِمِ | **** | دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ |
| 9- عَرَفْنَاهُمْ بِالْحَقِّ لَا الْعَكْسِ فَاسْتَبِنْ | **** | بِهِ لَا يَمِمْ إِذْ هُمْ هَذَاةً لِأَجْلِهِ |
| 10- لَنْ صَحَّ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتَ فَكَمْ هُمْ | **** | وَكَمْ عَالِمٌ بِالشَّرْعِ بَاحٍ بِفَضْلِهِ |
| 11- فَكُلُّ عَنَى مَا يَنْبَغِي لِكَلَامِهِ | **** | فَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فَارْجِعْ لِعَدْلِهِ |
| 12- وَإِلَّا فَرَمَ بُرْهَانَ تَضْلِيلٍ بَعْضُهُمْ | **** | عَلَى مَنْهَجٍ يُنْجِيكَ عَنْ سُمْ نَبْلِهِ |

فرد عليه السيوطي بقصيدة على بحرهما وروياها فقال:

- | | | |
|---|------|--|
| 1- حَمَدْتُ إِلَهَ الْعَرْشِ شُكْرًا لِفَضْلِهِ | **** | وَأُهْدِي صَلَاةً لِلنَّبِيِّ وَأَهْلِهِ |
| 2- عَجِبْتُ لِنَظْمٍ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ | **** | أَتَانِي عَنْ حَبْرٍ أَقْرُ بِنُبْلِهِ |
| 3- تَعَجَّبَ مِنِّي حِينَ أَلْفَتْ مُبْدِعًا | **** | كِتَابًا جُمُوعًا فِيهِ حَمٌّ بِنَقْلِهِ |
| 4- أَقَرُّ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ عِلْمِ مَنْطِقٍ | **** | وَمَا قَالَهُ الْأَعْلَامُ مِنْ دَمٍّ شَكْلِهِ |
| 5- وَسَمَّاهُ بِالْفُرْقَانِ يَا لَيْتَ لَمْ يَقُلْ | **** | فَذَا وَصَفُ قُرْآنٍ كَرِيمٍ بِفَضْلِهِ |
| 6- وَقَالَ فِيهِ ⁵ فِيمَا يُقَرَّرُ رَأْيُهُ | **** | مَقَالًا عَجِيبًا نَائِيًا عَنْ مَحَلِّهِ |
| 7- وَدَعْ عَنْكَ أَبْدَاهُ كُفُورٌ وَبَعْدَ ذَا | **** | خُذِ الْحَقَّ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ بِخْتَلِهِ |
| 8- وَقَدْ جَاءَتْ الْأَثَارُ فِي دَمٍّ مِنْ حَوَى | **** | عُلُومَ يَهُودٍ أَوْ نَصَارَى لِأَجْلِهِ |

- 9- يُعَزِّزُ⁶ بِهِ عِلْمًا لَدَيْهِ وَأَنَّهُ **** يُعَذِّبُ تَعْذِيبًا يَلِيقُ بِفِعْلِهِ
- 10- وَقَدْ مَنَعَ الْمُخْتَارُ فَارُوقَ صَحْبِهِ **** وَقَدْ خَطَّ لَوْحًا بَعْدَ تَوَرَّاتِ أَهْلِهِ
- 11- وَكَمْ جَاءَ مِنْ نَهْيِ اتِّبَاعٍ لِكَاثِرٍ **** وَإِنْ كَانَ ذَاكَ الْأَمْرُ حَقًّا بِأَصْلِهِ
- 12- أَقَمْتُ دَلِيلًا بِالْحَدِيثِ وَلَمْ أَقُمْ **** دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ
- 13- سَلَامٌ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ فَكَمْ لَهُ **** لَدَيْ نَنَاءٍ وَاعْتِرَافٍ بِفَضْلِهِ

تحليل ومناقشة:

منذ أن ترجم عبد الله بن المقفع (ت139هـ) بعض كتب أرسطو في المنطق⁷ وعلماء الإسلام ينفرون منه ويحذرون، لأنه كان في نظرهم المدخل إلى الفلسفة اليونانية، ولأنه كان لا يزال مختلطاً ببعض عقائد اليونان المباشرة لعقائد الإسلام، ولأن الله تعالى أغناهم عنه في تحصيل المعرفة والاستدلال للعقائد الحقة بالقرآن والسنة والفطرة السليمة.

ثم حدث أن تبني المنطق الفلاسفة الإسلاميون كالفارابي (ت339هـ)، وأعجب به بعض المشتغلين بالعلوم الإسلامية، فعملوا على تنقيحه والاستفادة منه في علومهم حتى امتزج بها وصار من جملة مبادئها في تعريف المصطلحات وفي الاستدلال، حتى وصل الأمر ببعضهم كأبي حامد الغزالي (ت505هـ) إلى جعله مدخلا لعلم أصول الفقه، واعتباره مقدمة العلوم كلها.⁸

وبدأت جراء ذلك تظهر على الساحة العلمية اصطدامات ومناظرات بين أنصار المنطق والمانعين منه، كذلك التي جرت بين أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) والفيلسوف متى المنطقي (ت328هـ)،⁹ وراح بعض العلماء يصدر فتاوى في تحريمه كابن الصلاح (ت643هـ) مثلاً¹⁰، وبعضهم يؤلف في رده كتباً كما فعل ابن تيمية (ت728هـ).

والمناظرة الشعرية التي وقعت بين الحافظ السيوطي (ت911هـ) والعلامة المغيلي (ت909هـ) نموذج لتلك الاصطدامات التي كانت تثور من حين لآخر بين أنصار المنطق وأعدائه، وهي في الحق نموذج للخلاف بين علماء يغلب عليهم الاشتغال بالعلوم العقلية وآخرين يغلب عليهم الاشتغال بالعلوم العقلية.

وهذا الذي أشرنا إليه من اختلاف في نوع العلوم الغالبة على العلماء هو في الأغلب الأعم سبب الخلاف في علم المنطق بين القبول والرفض، وبين الإباحة والتحريم، فالحافظ السيوطي مثلاً غلب عليه الاشتغال بالعلوم العقلية رواية ودراية، وهو في كثير منها حجة، حتى إنه ادعى الاجتهاد المطلق، والعلامة المغيلي غلب عليه الاشتغال بالعلوم العقلية التي منها المنطق، حتى إنه ألف فيه كتباً عدة نثرها ونظماً.

وعليه فإن الحافظ السيوطي لما احتج على تحريم المنطق إنما احتج بكونه من وضع كافر، وأنه مبني على مبادئ باطلة، وأن فلانا وفلانا من الأئمة قالوا بكراهية أو تحريم علوم الأوائل عموماً، وعلم الكلام والمنطق خصوصاً، بينما العلامة المغيلي اعتمد في إباحته بل واستحسنه على أن المنطق علم، أو آلة العلوم، لأنه يعني ببيان كيفية النظر الصحيح الذي به يتم تحصيل المعارف، ولا يضر إن كان كذلك أن يكون من وضع كافر، ولا أن يكرهه أو يجرمه فلان وفلان، لأن قول فلان أو إعلان هو اجتهاد منه، ولا ينبغي الاحتجاج على المجتهد بقول مجتهد آخر، لأن العبرة بالدليل.

تحليل النصين:

هذا باختصار تمهيد بين يدي المناظرة الشعرية التي جرت بين الرجلين، وأحب أن نمنع النظر في أبيات كل منهما وما احتوت عليه من أدلة بشيء من التفصيل، والذي شجعني على ذلك أني وجدت العلامة الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ) تعرض لهذه المناظرة منتصرا للمغيلي، فعلق على بعض أبياته ثم قال: "وتأمل ما أشار إليه رحمه الله تعالى في أبياته من الردود القاطعة، والأجوبة القامعة، ولولا خشية الإطالة لو شحنا هذه الأبيات، بما يجر في هذا المبحث أقصى الغايات، وتنصب على منهجه سواطع الآيات"¹¹، ووجدت العلامة الزبيدي (1205هـ) قد تعرض أيضا لهذه المناظرة، وانتصر فيها للسيوطي ضد اليوسي على الخصوص، فأحبت أن أشرح أبيات كل منهما على وجه الإنصاف، حتى يظهر دليل كل منهما، فأقول: بدأ العلامة المغيلي قصيدته بقوله:

سَمِعْتُ بِأَمْرِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ وَكُلُّ حَدِيثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أَصْلِهِ ****

ويبدو أن المغيلي كان قد سمع بما ذهب إليه السيوطي من تحريم علم المنطق، ولذلك لما جاءه كتابه (القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق) قال سمعت ولم يقل علمت، أو أنه ما علم بذلك إلا لما جاءه كتابه ذلك، وعبر بقوله (سمعت) لأن علمه بتحريم السيوطي لعلم المنطق حصل له بالنقل، والنقل كثيرا ما يرادفه السماع. وقوله (ما سمعت بمثله) إما مطلقا، وهو بعيد، لأن القول بتحريم المنطق أو التنفير منه قديم، ثبت عن جماعة كبيرة من العلماء، منهم ابن الصلاح (643هـ) والنووي (676هـ)، كما في سلم الأخضري (953هـ):

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِسْتِعَالِ * بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ

فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ حَرَمَا * وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا¹²

فلا معنى لأن يحاول العلامة الزبيدي (ت1205هـ) الاعتذار عن المغيلي بأنه ظن أن السيوطي انفرد بالتحريم، لأنه لم يصله قول العلماء المحرمين للمنطق، وأنه لم يطلع على ما دفع بابن الصلاح إلى تغليظ القول فيه، ولا ما دفع ابن تيمية للرد على أبي حامد الغزالي، وأنه لو بلغه ذلك لما قال في قصيدته (ما سمعت بمثله).¹³ أو أن المغيلي يقصد ما سمعت بمثله في المتأخرين، لأن الأمر استتب للمنطق من عهد الإمام الغزالي المتوفى سنة 505هـ إلى عهد المغيلي المتوفى سنة 909هـ وما بعده، وهذا الراجح.

وقوله (وكل حديث حكمه حكم أصله) أي كل كلام حكمه حكم موضوعه، أي مضمونه، وبالتالي فحكم كلام السيوطي في (القول المشرق) هو البطلان، لأن حكم مضمونه وهو تحريم المنطق كذلك. أو تقول: فحكم المنطق الذي موضوعه الفصل بين التفكير الصحيح والتفكير الفاسد كما سيأتي في كلام المغيلي هو الإباحة إن لم يكن الندب أو الوجوب، وتحريم السيوطي للمنطق يخالف هذه القاعدة التي سيقورها المغيلي فلذلك قال (ما سمعت بمثله).

وقاعدة المغيلي التي قررها قاعدة أصولية صاغها على شكل كلية (كل حديث حكمه حكم أصله) فالكلام أي كلام إنما يأخذ حكمه الشرعي من موضوعه أي مضمونه، فبحسب الموضوع والمضمون يكون حكم الكلام، وهو أحد أحكام الشرع الخمسة.

وأما السيوطي فبدأ قصيدته على منوال المغيلي بقوله متعجبا:

عَجِبْتُ لِنَظْمٍ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ *** أَتَانِي عَنْ حَبْرٍ أَقْرُ بِنُبْلِهِ
تَعَجَّبَ مِنِّي حِينَ أَلَفْتُ مُبْدِعًا *** كِتَابًا جَمُوعًا فِيهِ جَمٌّ يَنْقُلُهُ
أَقْرُرُ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ عِلْمٍ مَنْطِقٍ *** وَمَا قَالَهُ الْأَعْلَامُ مِنْ دَمٍّ شَكْلِهِ

(عجبت لنظم ما سمعت بمثله) في نوع أدلته، وإلا فقد قرأ السيوطي وسمع بلا شك ولا ريب الكثير والكثير مما قاله غير المغيلي في استحباب المنطق، أو أن السيوطي لم يكن يعرف أن المغيلي ممن يخالفه في الحكم على المنطق، وهو القائل فيه (حَبْرٌ، أَقْرُ بِنُبْلِهِ)، أو أنه كما قال: عجبت لتعجبه مني حين ألفت كتابا جموعا فيه نُقُولُ جَمَّةٌ، أقرر فيه النهي عن علم المنطق، وأذكر فيه ما قاله العلماء الأعلام من ذمه. ولأن رأي المغيلي في المنطق هو الإباحة إن لم يكن الندب أو الوجوب تفاجأ أن يقول عالم مثل السيوطي بتحريمه فقال:

أَيُمْكِنُ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ *** وَيَنْهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ

وذلك قول السيوطي في (القول المشرق): " فن المنطق فن خبيث مذموم، يحرم الاشتغال به، مبني بعض ما فيه على القول بالهيولى الذي هو كفر يجر إلى الفلسفة والزندقة، وليس له ثمرة دينية أصلا ولا دنيوية".¹⁴ وهو ما جعل العلامة اليوسي يعلق عليه بقوله: " أما قوله إنه خبيث مذموم، فهو دعوى تقدم بيان فسادها، وأما قوله إنه لا منفعة له فإنكار للمحسوس، ولكن:

مَا ضَرَّ شَمْسَ الصُّحَى فِي الْأُفُقِ طَالِعَةً * أَلَّا يَرَى ضَوْءَهَا مَنْ لَيْسَ ذَا بَصَرٍ
وكيف يحكم عليه بعدم الفائدة وهو لا يعرفه، لكن من جهل شيئا عاداه".¹⁵

وعمدة اليوسي في فساد الدعوى هو أن: "التوصل إلى الحق بكل ما أمكن سنة"¹⁶ يعني أن المنطق من جملة العلوم الموصلة إلى المعرفة الحققة، ولا عبرة بواضعيه من اليونان أو غيرهم.

وفي قول اليوسي عن السيوطي إنه لا يعرف المنطق نظر، لأن هذا قد يقال عن كل من حرم المنطق أو كرهه، كقول حاجي خليفة: "وقد رفض هذا العلم وحده منفعتة من لم يفهمه ولا اطلع عليه عداوة لما جهل".¹⁷ نعم خطأ الشوكاني السيوطي في قوله إن المنطق مبني بعض ما فيه على القول بالهيولى فقال، وساء ما قال: "ومن عرف معنى الهيولى الذي جعله سببا لتحريم هذا الفن لا ابتناء بعضه عليه علم أن السيوطي رحمه الله تعالى في هذا الفن ناقة ولا جمل، ورجل ولا حمل، فهو معذور".¹⁸

وكذلك في قول اليوسي على قول السيوطي عن المنطق: "إنما براهينه على الكليات، والكليات لا وجود لها في الخارج، ولا تدل على جزئي أصلا"¹⁹ نظر آخر، وهو قوله: "فاعجب أن يصدر هذا الكلام احتجاجا في نحو هذا المقام عن عاقل فضلا عن فاضل، وما كنت أحسبه بهذه المنزلة، ولقد كنت أراه رحمه الله تعالى يرتفع عنها، ومن له مشاركة، وهذا الكلام ينبئ أنه لم يشم رائحة المعقول، وتلزمه عليه شناعات..."²⁰ فذكرها.

وقد رد الزبيدي على اليوسي في ما ادعاه من الشناعات اللازمة لكلام السيوطي، وكان عليه أن يبين أن الكليات على رأي أهل السنة لا وجود لها إلا في الأذهان، وتلك التي تبنى عليها الكليات العلمية، ولا ينكرها السيوطي ولا أي عالم يحترم نفسه.

وإحقاقاً للحق أقول: إن السيوطي قال عن نفسه - وهو صادق - في معرض الرد على من أنكر عليه الاجتهاد لأنه فاقد لأحد شروطه وهو معرفة المنطق: "وما شعر المسكين أنني أحسنه أكثر ممن يدعيه ويناضل عليه، وأعرف أصول قواعده، وما بنيت عليه، وما يتولد منها، معرفةً ما وصل إليها شيوخ المناطق الآن إلا شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي فقط".²¹

ومع هذا فقد بالغ السيوطي في ذم المنطق إلى درجة أنه قال: "إننا معشر أهل السنة لا ننحس تصانيفنا بقدر المنطق الذي اتفق أكثر المعتبرين خصوصاً المحدثين والفقهاء من كل المذاهب، خصوصاً الشافعية وأهل المغرب على تحريره والتغليظ على المشتغلين به وإهانتهم وعقوبتهم، وقد جمعت في هذا تأليفاً نقلت فيه كلام الأئمة في الخط عليه، وهو كتاب مهم، وقد نص أئمة الحديث كالسلفي والذهبي وابن رشيد على عدم قبول رواية المشتغل به، وقد تركت الأخذ عن جماعة لذلك".²²

هذا بالنسبة للسيوطي، وأما المغيلي فافتتح كتابه (لب الباب) بقوله: "إن أول ما يتقرب به العبد إلى الله طلب العلم لوجه الله على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يطلب العلم بالنظر، وليس النظر بمصيب أبداً، ولا بمخطئ أبداً، بل بعض النظر مصيب وبعضه مخطئ".²³

ثم بعد أن بين أن النظر المصيب هو النظر الصحيح، وأن النظر الصحيح هو: ترتيب معلومين فصاعداً على جهة يتوصل بها إلى المطلوب، وأن الفن المتكفل ببيان ذلك الترتيب هو المنطق قال: "أما المنطق فاختلف فيه، هل هو علم أو آلة؟ والتحقيق أنه علم لنفسه، وآلة بالنظر لغيره، فعلى الأول قالوا: المنطق علم يتعلم فيه كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمر مستحصلة فيه. وعلى الثاني قالوا: المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر. فهو المتكفل ببيان ترتيب النظر الصحيح، ولذلك قال فيه الإمام الغزالي: "المنطق مقدمة للعلوم كلها، ومن لم يحط به علماً لا ثقة له بفهمه أصلاً".²⁴

وإذا كان المنطق في نظر المغيلي يتعلم به التفكير الصحيح ويحترز به عن التفكير الفاسد فإنه لا غرو فارقان يفرق به بين الحق والباطل، في المعاني، وبين الصواب والخطأ في الأقوال، وبين الصحة والفساد في الأحكام، كيف لا؟ وقد ربط بين المنطق وطلب العلم لوجه الله على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال الأخضرري:

وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ * جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
مَمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ * لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ²⁵

وكان ابن حزم قبل الغزالي قد قال في (التقريب لحد المنطق): "وليعلم من قرأ كتابنا هذا أن منفعة هذه الكتب ليست في علم واحد فقط، بل في كل علم، فمنفعتهما في كتاب الله عز وجل وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وفي الفتيا في الحلال والحرام والواجب والمباح من أعظم منفعة".²⁶

وتسمية المغيلي للمنطق بالفرقان لم يستنكرها اليوسي فقال: "وأراد بالفرقان المنطق، لأنه يفرق بين الخطأ والصواب"²⁷، ولكن الزبيدي استنكر ذلك وقال: "وإني لأتعجب في تقريره كلام المغيلي على تسميته بالفرقان غاية العجب، كيف سماه بأسماء الكتب المنزلة الإلهية؟"²⁸ وهو في هذا متابع للسيوطي الذي قال:

وَسَمَّاهُ بِالْفَرْقَانِ يَا لَيْتَ لَمْ يَقُلْ **** فَذَا وَصَفَ قُرْآنَ كَرِيمٍ بِفَضْلِهِ

مع أنني أرى أن إطلاق المغيلي الفرقان على المنطق هو من باب الوصف لا التسمية، فهو كقوله تعالى في يوم بدر: "يوم الفرقان يوم التقى الجمعان"²⁹، وليس كقوله: "وأُنزل الفرقان"³⁰.

وقوله:

هَلِ الْمُنْطِقُ الْمُعْنِي إِلَّا عِبَارَةً **** عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلِهِ
مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى **** ذَلِيلًا صَحِيحًا لَا يُرَدُّ لِشَكْلِهِ

يقصد به ما كان أشار إليه قبل بتلك القاعدة التي قررها وهي أن (كل حديث حكمه حكم أصله) والمراد هنا أن المنطق عبارة عن كيفية النظر الصحيح الموصل إلى العلم اليقيني إذا كانت المقدمات يقينية، أو عبارة عن البحث عن اليقينيات لاتخاذها مقدمات، لينتج عنها بالترتيب الملائم العلم اليقيني، فما الذي تنكره من ذلك؟

وقوله (معانيه في كل الكلام) معناه أن كلام الناس عامة وكلام العلماء خاصة لا يخرج

في بنيته الحجاجية عن معاني المنطق، لأن الله عز وجل فطر الناس على التفكير الصحيح فيما يتعاطونه من حجاج ما لم يستهوههم ما يفسد الفطرة، والمنطق ليس إلا دراسة وصفية لكيفية عمل هذه الفطرة، وبحث عما قد يفسدها في صور التفكير أو مواده.

ذلك أن المنطق الفطري هو: "القدرة الطبيعية على إثبات المطالب العقلية وفقا لقوانين الاستنتاج الصحيح، دون سابق تعلمها، ويلزم من هذا أن تكون هذه القوانين موجودة في النفس البشرية في صورة مبادئ، وتعتمد عليها أبسط عمليات الاستنتاج منذ انطلاقتها الأولى"³¹. وهذا طبعا على رأي الفطريين لا التجريبيين.

ويشرح هذا الكلام ويبينه العلامة ابن خلدون فيقول: "إن الفكر الإنساني طبيعة مخصوصة، فطرها الله كما فطر سائر مبتدعاته، وهو وجدان حركة للنفس في البطن الأوسط من الدماغ، تارة يكون مبدأ للأفعال الإنسانية على نظام وترتيب، وتارة يكون مبدأ لعلم ما لم يكن حاصلًا، بأن يتوجه إلى المطلوب وقد تصور طرفيه، ويروم نفيه أو إثباته، فيلوح له الوسط الذي يجمع بينهما أسرع من لمح البصر إن كان واحدًا، وينتقل إلى تحصيل آخر إن كان متعددًا، ويصير إلى الظفر بمطلوبه، هذا شأن هذه الطبيعة الفكرية التي تميز بها البشر من بين سائر الحيوانات.

ثم الصناعة المنطقية هي كيفية فعل هذه الطبيعة الفكرية النظرية، تصفه ليعلم سداده من خطئه، لأنها وإن كان الصواب لها ذاتيًا، إلا أنه قد يعرض لها الخطأ في الأقل من تصور الطرفين على غير صورتهم، من اشتباه الهيئات في نظم القضايا، وترتيبها للنجاح، فتعين المنطق للتخلص من ورطة هذا الفساد إذا عرض"³².

ويخلص ابن خلدون إلى الجواب عن سؤال كثير ما اعترض به المنكرون للمنطق، وهو أن كثيراً من العلماء لم يعرفوا المنطق وكان تفكيرهم سديداً، واجتهاداتهم موفقة فيقول: "فالمنطق إذاً أمر صناعي مساوق للطبيعة الفكرية، ومنطبق على صورة فعلها، ولكونه أمراً صناعياً استغني عنه في الأكثر، ولذلك تجد كثيراً من فحول النظر في الخليفة يحصلون على المطالب في العلوم دون صناعة المنطق، ولا سيما مع صدق النية، والتعرض لرحمة الله، فإن ذلك أعظم معين، ويسلكون بالطبيعة الفكرية على سدادها، فيفضي بالطبع إلى حصول الوسط والعلم المطلوب كما فطرها الله عليه".³³

وقوله (فهل ترى * دليلاً صحيحاً لا يرد لشكله) استفهام إنكاري أراد به إقامة الدليل على ما قرره من تضمن كلام الناس للبنيات المنطقية، أو تقول: استسرار البنيات المنطقية في كلام الناس، شعروا أو لم يشعروا. وهذا الذي قاله المغيلي هو بلغة التحويلين يعني أن كلام الإنسان الحجاجي، وبخاصة في المواضيع التي تتطلب الحجاج هو بنية سطحية، إذا حللناه وأرجعناه إلى بنية عميقة تبين لنا أنها هي البنية الحجاجية التي يقول بها علم المنطق في التصور والتصديق والقضايا والترتيب بين المقدمتين والنتيجة التي تتولد منهما.

غير أن الناس في كلامهم الحجاجي رغم استعمالهم المنطق الفطري الذي يساوقه المنطق الصناعي كثيراً ما يحذفون ويضمرون بعض عناصر القياس البرهاني، "والمستبعد لأحوال الناس في معاملاتهم يلاحظ أن إضمار المقدمة الصغرى أو المقدمة الكبرى بحسب مقتضى الحال، وإضمار النتيجة في كل ذلك أمر شائع بينهم، لأن في التكرار همزاً بالغفلة، وفي الإظهار لمزاً بالعناد، وهما أمران يستنكف منهما العقلاء، إذن فالأقيسة المضمرة هي الطريقة العادية التي يعبر بها الناس عن استدلالاتهم عندما يحذفون القضية، أحياناً الكبرى، وأحياناً الصغرى، وأحياناً النتيجة".³⁴

وقوله:

أَبْنِي لِي³⁵ هَذَاكَ اللَّهُ مِنْهُ قَضِيَّةٌ **** عَلَى غَيْرِ هَذِي تَنْفِيهَا عَنْ مَحَلِّهِ

تَحَدُّ واضحٌ وبطريقة عملية لا نظرية، حتى يلزم خصمه الحجة الدامغة التي لا يجد بداً من الاعتراف بها، وجوهر هذا التحدي أن يأتي السيوطي بقضية حجاجية (أي مسألة استدلالية) لينظر هل يمكن أن تحلل بغير قواعد المنطق. وينبغي ألا ننسى أن الحديث عن المنطق الأرسطي هو في الغالب حديث عن القياس، وأشكاله وأضره، وهو من حيث الشكل صوري، ومن حيث المادة قطعي وظني، أي باعتبار نوع المقدمات، لأنها إما يقينيات أو ظنيات، ولذلك يقسم إلى برهان وجدل وخطابة وشعر وسفسطة، لأنها المجالات التي يمكن أن يوجد فيها.

ولذلك وجدنا رجلاً كالسكاكي (ت626هـ) يربط بين التشبيه والكناية والاستعارة وأشكال القياس التي يسميها الاستدلال³⁶، ووجدنا آخر كالْيوسِي يقول تلخيصاً لمثل هذا الذي ذهب إليه السكاكي: "فالمنطق مودع في كلام العرب، ولا يضر كون كثير منها خطايبات وإقناعيات، لأن المنطق صادق بالصناعات الخمس كلها، كما مر التنبيه، ومن تتبع الاستدلالات الشعرية وجد أمراً كثيراً، فأعرف ذلك، وإنما ذلك لأن المنطق مركوز في الفطر، فلا يختص به الحكماء، وإن كانوا قد تنبهوا فيه لبعض ما لم يتنبه إليه غيرهم من الكيفيات والشرائط، صورةً ومادةً".³⁷

وقوله :

وَدَعِ عَنْكَ مَا أَبْدَى كَفُورٌ وَدَمَهُ **** رَجَالٌ وَإِنْ أَتَبَتْ صِحَّةُ نَقْلِهِ

يتضمن دليلين احتج بهما السيوطي على تحريم المنطق، وأنهما ليسا دليلين صحيحين:

أول الدليلين: . أن واضع المنطق كافر.

وثاني الدليلين: . أن علماء كثيرين ذموا المنطق.

والسيوطي لم يصرح في (القول المشرق) أن واضع المنطق كافر، وإنما قال: "فإن المنطق إنما دخل بلاد الإسلام في حدود سنة ثمانين ومائة من الهجرة".³⁸

وهو قول يشعر بأنه علم دخيل، نعم صرح بذلك في (صون المنطق والكلام) حين قال: "أول من وضع المنطق أرسطاطاليس"³⁹. ونقل عن ابن تيمية أنه رجل من اليونان وأنه أول من قال بقدوم العالم، وأن اليونان كانوا مشركين كفاراً يعبدون الكواكب والأصنام.

وقد رد السيوطي على المغيلي قوله (ودع عنك أبداه كفور... الخ) بشيء من التفصيل، لأن القول بكفر واضع علم المنطق فيه ما فيه من التشنيع على هذا العلم، وهو الذي جعل الشوكاني يقول: "إن علم المنطق علم كفري، واضعه الحكيم أرسطاطاليس اليوناني، وليس من العلوم الإسلامية بإجماع المسلمين، والمنكر لهذا منكر للضرورة".⁴⁰ قال السيوطي:

وَقَدْ قَالَ مُحْتَجًّا بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ	****	مَقَالًا عَجِيبًا نَائِيًا عَنْ مَحَلِّهِ
وَدَعَّ عَنْكَ أَبْدَاهُ كَفُورٌ وَبَعْدَ دَا	****	خُذِ الْحَقَّ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ بِحُتْلِهِ
وَقَدْ جَاءَتْ الْآثَارُ فِي دَمِّ مَنْ حَوَى	****	عُلُومَ يَهُودٍ أَوْ نَصَارَى لِأَجْلِهِ
يُعَزِّزُ بِهِ عِلْمًا لَدَيْهِ وَأَنَّهُ	****	يُعَذِّبُ تَعْذِيبًا يَلِيقُ بِفِعْلِهِ
وَقَدْ مَنَعَ الْمُخْتَارُ فَارُوقَ صَحْبِهِ	****	وَقَدْ خَطَّ لَوْحًا بَعْدَ تَوَرَّاتِهِ

ومضمون كلامه أن المغيلي استعجل في الاحتجاج بحجة عجيبة في غير محلها حين قال (ودع عنك أبداه كفور... الخ) لأنه خالف في ذلك:

أولاً: . الآثار الواردة عنه صلى الله عليه وسلم وعن بعض الصحابة في ذم من أخذ عن اليهود أو النصارى بعض ما في كتبهم يريد به علماء، وأنه سيعذب عذاباً يليق بما فعل.

ثانياً: . نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر لما كتب شيئاً من التوراة وجاء يعرضه عليه.

ثالثاً: . الأحاديث الناهية عن اتباع الكفار ولو في حق.

فأما الأول: . فكقول ابن عباس: "كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدْتُ، تَقْرُؤُونَهُ مَخْضًا لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ".⁴¹

وأما الثاني: . فحديث جابر أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنُسْخَةٍ مِنَ التَّوْرَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ نُسْخَةٌ مِنَ التَّوْرَةِ، فَسَكَّتْ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَوَجَّهَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: نَكِلْكَ

النَّوَكِلُ، أَمَا تَرَى مَا يُوَجِّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَظَنَرَ عُمَرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَمِنْ غَضَبِ رَسُولِهِ، رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ بَدَا لَكُمْ مُوسَى فَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَوْ كَانَ حَيًّا وَأَذْرَكَ نُبُوءِي لَاتَّبَعْنِي". رواه الدارمي بسند حسن.⁴²

وأما الثالث: . فكل الأحاديث التي فيها التحذير من اتباع أهل الكتاب، مثل حديث أبي سعيد الخدري عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ فَمَنْ؟".⁴³

وهذه الحجة - وهي أن المنطق من وضع كافر - كثيرا ما احتج بها مانعو المنطق والمنفرون منه، حتى قال الزبيدي: "ثم قول المغيلي في قصيدته (ودع عنك أبداه كفور وذمه) ثم قوله (خذ العلم حتى من كفور) مما تمجه الطباع، وتنفر عنه الأسماع".⁴⁴

وهنا نكتة ينبغي ذكرها:

وهي أن المستشرق جولد تسيهر لما عرض للمراسلة التي وقعت بين السيوطي والمغيلي قال: "وواضح من هذه الرسائل المتبادلة أن رجلا اسمه (كافور) كتب كتابا عنوانه (الفرقان) - والكتاب وصاحبه غير معروفين تماما - فيه تحدث عن المنطق حديث المستحسن له، فقام السيوطي، وقد كان على اتصال بالبيئات الدينية في داخل إفريقية يهاجمه مهاجمة عنيفة، حينئذ هب الفقيه التواتي على الرغم مما كان عليه من تعصب شديد للدفاع عن المهاجم في رسالة منظومة، بينما السيوطي في رده المنظوم الذي أرسله إلى (توات)⁴⁵ قد برر سلوكه في هذه المسألة بقوله إن المنطق - وهو فضلا عن ذلك من علوم اليهود والنصارى - علم يحرم الاشتغال به، وأنه لا يحق لإنسان أن يسمى كتابا اتجاها كاتجاه كافور باسم (الفرقان) فهذا الاسم خاص بالكتاب الكريم فحسب".⁴⁶

وهذا الكلام دليل على أن المستشرق رغم اطلاعه الواسع على تراثنا وثقافتنا يبقى غريبا عنها، يسيء فهمها وفهم علمائها، ولا حاجة بي إلى الاستدراك عليه فيما قال، إلا على قوله في المغيلي إنه متعصب شديد، فهو بذلك يشير إلى موقف المغيلي من يهود توات، فإنه قام فيهم بأحكام الشرع حين منعهم من التطاول على المسلمين، وحين أمر بهدم بيعهم التي أحدثوها، والواقعة معروفة مشهورة.⁴⁷

ثم قال المغيلي:

خُذِ الْعِلْمَ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ وَلَا تُقِمَّ دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ ****

ففي رد الدليل الأول قال المغيلي (خذ العلم حتى من كفور) لأن العلم لا جنس له، بل هو من الحكمة، والحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها أخذها، لأنه أحق بها.

وفي رد الدليل الثاني قال المغيلي (ولا تُقِمَّ .. دليلا على شخص بمذهب مثله) لأن المجتهد لا يطل قوله بقول مجتهد آخر، لأن العبرة بالدليل وليس بقول فلان ولا علان.

وهذه الحجة التي وجهها المغيلي للسيوطي عضدها بقول الإمام الغزالي في معيار العلم: " لا ينبغي أن تعرف الحق بالرجال، بل ينبغي أن تعرف الرجال بالحق، فتعرف إلى الحق أولاً، فمن سلكه فاعلم أنه محق، فأما أن تعتقد في شخص أنه محق أولاً ثم تعرف الحق به، فهذا ضلال اليهود والنصارى وسائر المقلدين"،⁴⁸ فقال المغيلي:

عَرَفْنَاهُمْ بِالْحَقِّ لَا الْعَكْسَ فَاسْتَبْرَأْ *** بِهِ لَا بِهِمْ إِذْ هُمْ هُدَاةٌ لِأَجْلِهِ

(عرفناهم بالحق لا العكس) أي عرفنا الرجال بالحق، ولم نعرف الحق بالرجال (فاستبرأ) أي فاستوضح الأمور (به) أي بالحق (لا بهم) أي: لا بالرجال، (إذ هم) إنما يكونون (هداة) للناس (لأجله) أي: لأجل ما يدعونهم إليه من الحق. ثم ختم المغيلي رده هذا الأخير بقوله:

لَئِنْ صَحَّ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتَ فَكَمْ هُمْ *** وَكَمْ عَالِمٌ بِالشَّرْعِ بَاحٌ بِفَضْلِهِ

أي: وعلى جواز الاحتجاج بأقوال الرجال وعلى تسليم صحة من روى عنهم السيوطي تحريم المنطق فكم عدد هؤلاء العلماء الذين حرموا المنطق أو نفروا منه وقالوا بفساده؟ إنهم لا شك جماعة، ولكن لا يمثلون إجماعاً ولا شبه إجماع. وهؤلاء الذين ذكرهم السيوطي في (القول المشرق) هم كما قال: " نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين وعلماء الشريعة"⁴⁹... وألفت في ذم المنطق مجلداً سقت فيه نصوص الأئمة في ذلك".⁵⁰

والحق أن السيوطي ذكر قرابة أربعين عالماً ممن كره الفلسفة اليونانية أو علم الكلام وإن لم ينص على المنطق من قريب أو بعيد، بدليل قوله في (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام): " ولما شرعت في ذلك - أي: في تصنيف كتاب في تحريم المنطق - ولزم منه الانجرار إلى نقل نصوص الأئمة في منع النظر في الكلام لما بينهما من التلازم سميت الكتاب (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام)".⁵¹ وفي مقابل هؤلاء المانعين على رأي السيوطي قال المغيلي جواباً: (وكم عالم بالشرع باح بفضلته) أي: وكم عالم بالشرع أباح المنطق وباح بفضلته، إنهم لا شك جماعات، وليس جماعة، ف(كم) في قوله (كم عالم) خبرية خير منها استفهامية، بخلاف (كم) في قوله (وكم هم؟) فإنها استفهامية.

وهذا نص منه على أن القائلين بالإباحة كثيرون لا يقلون عن القائلين بالتحريم، ويكفي أن نذكر من ألف في المنطق أو شرح بعض مختصراته أو شرح بعض كتب أصول الفقه التي بدأها أصحابها بمقدمات في المنطق، فهم لا شك عدد كثير جداً.

فكتاب (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) الذي ألفه ابن الحاجب المالكي (ت646هـ) والذي بدأه بمقدمة في علم المنطق اقتداءً بحجة الإسلام أبي حامد في كتابه (المستصفى) شرحه خمسة وأربعون عالماً من مختلف المذاهب الإسلامية على ما ذكره محققا كتاب (رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب) لابن السبكي (771هـ).⁵² فهؤلاء شراح (منتهى السؤل والأمل) لابن الحاجب - وقد بدأه بمقدمة في المنطق - ذكرنا منهم خمسة وأربعين مقابل أربعين أو أقل ممن ذكرهم السيوطي، فكيف لو ذكرنا غيرهم ممن ألف في المنطق مختصراً أو شرحاً؟

وكذلك الكتب التي ألفت في العقيدة على طريقة الأشاعرة أو الماتريدية، فإن الكثير منها صيغت أدلتها على طريقة المنطقة، ولعل أشهرها (أم البراهين) للسنوسي (895هـ)، والعلماء الذين شرحوها أو حشوا عليها يكادون لا يعدون لكثرتهم، وكلُّ مُقَرَّرٍ بفضلها وفضل ما فيها من أقيسة منطقية: حملية وشرطية.

ثم قال المغيلي:

فَكُلُّ عَنَى مَا يَنْبَغِي لِكَلَامِهِ **** فَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فَارْجِعْ لِعَدْلِهِ
وَالْأَفْرَمُ بُرْهَانٌ تَضْلِيلٌ بَعْضُهُمْ **** عَلَى مَنْهَجٍ يُنْجِيكَ عَنْ سُمْ نَبْلِهِ

أي: فكل عالم قصد بكلامه ما أوصله إليه اجتهاده، في كراهية المنطق أو استحبابه، وبالتالي لا يجوز لمن أراد الاحتجاج له أو عليه أن يستدل بقول مجتهد ضد قول آخر، وإلا فإنه مضطر - كالسيوطي - أن يضل من أباح المنطق أو استحبه بطريقة تنجيه من سم نبلة، أي من الضرر الذي قد يعود عليه في تخطئة المجتهد بقول المجتهد لأن ذلك ليس من الحجة أو الدليل في شيء.

وفي هذين البيتين تأكيد من المغيلي على أن الدليل المعبر في حكم المنطق هو النظر في ماهية المنطق نفسه، ومعرفة أنه علم أو آلة للعلوم يراد منه كما قال المتخصصون فيه معرفة طرق التفكير الصحيح استدلالا واستنتاجا، وليس بجمع أقوال منكريه وذاميه ولو كانوا من كانوا، ولهذا قال اليوسي بعد أن ذكر أبيات المغيلي: "وتأمل ما أشار إليه رحمه الله تعالى في أبياته من الردود القاطعة، والأجوبة القامعة".⁵³

وأما السيوطي فليؤكد على أن دليله هو نص الشارع وليس أقوال الرجال قال:

أَقَمْتُ دَلِيلًا بِالْحَدِيثِ وَلَمْ أُقِمْ **** دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ

وكأنه اعتبر الحديث مستند كل من قال بكراهية المنطق أو تحريمه، مع أن ما في الحديث هو في موضوع آخر، وهو التوراة المحرفة بنص القرآن، فهذا الكتاب بالذات هو الذي جاء النهي عن الأخذ منه أو الاعتماد عليه لما وقع فيه من تحريف، ولذلك ورد في حديث أبي هريرة كما في صحيح البخاري:

"كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَفْرُقُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ... الْآيَةُ".⁵⁴

وفيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال:

"كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْدَثُ، تَفْرُقُونَهُ مَخْضًا لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، وَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَلَا يَنْهَاهُمْ مَا

جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ".⁵⁵

وفي الأخير يمكن أن نقول: إن اختلاف التوجه الفكري للسيوطي والمغيلي هو سبب الخلاف في حكم المنطق، ففي الوقت الذي يستعمل السيوطي الدليل الخارجي في الحكم على المنطق، يستعمل المغيلي الدليل الداخلي، وبالتالي فإن النتيجة هي تحريم ذاك وتحليل هذا ونحن هنا أردنا بيان وجه الخلاف بين السيوطي والمغيلي في مناظرتهما الشعرية لا غير.

وإذا كان اليوسي قد انتصر للمغلي، وحاول الزبيدي الانتصار للسيوطي، فإن هذا الأخير بعد ما أطال الكلام في تصوير الخلاف، ومال كثيراً إلى ذم المنطق، قال في آخر ما قال: "وفصل الخطاب فيه - أي: المنطق - ما قاله المصنف - أي: الغزالي - في (المنقذ من الضلال)، فاعتمده، واترك القيل والقال"،⁵⁶ والغزالي في المنقذ لم ينكر المنطق، بل اعتبره من علوم الفلاسفة التي يجب ألا تنكر أصلاً، فقال:

"وأما المنطقيات: فلا يتعلق شيء منها بالدين نفيًا وإثباتًا، بل هو النظر في طرق الأدلة والمقاييس، وشروط مقدمات البرهان، وكيفية تركيبها، وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبه. وأن العلم إما تصور وسبيل معرفته الحد، وإما تصديق وسبيل معرفته البرهان؛ وليس في هذا كله ما ينبغي أن ينكر، بل هو من جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر في الأدلة، وإنما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات، وزيادة الاستقصاء في التعريفات والتشعيبات".⁵⁷

أما العلامة ابن خلدون فقد أرجع سبب الخلاف بين علماء الإسلام في حكم المنطق بين التحليل والتحريم إلى أن أئمة الكلام كانوا قد أقاموا حججهم على العقائد الإيمانية على أدلة لهم خاصة، ومهدوا لها بمقدمات، "ثم ذهب الشيخ أبو الحسن والقاضي أبو بكر والأستاذ أبو إسحق إلى أن أدلة العقائد منعكسة، بمعنى أنها إذا بطلت بطل مدلولها"، ورأوا أن المنطق: "كله يدور على التركيب العقلي وإثبات الكلي الطبيعي في الخارج لينطبق عليه الكلي الذهني المنقسم إلى الكليات الخمس، التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام"، قال ابن خلدون: "وهذا باطل عند المتكلمين"، لأن القول بها إبطال لأدلة المتكلمين.

غير أن المتأخرين كالغزالي ومن بعده لَمَّا: "لم يلزم عندهم من بطلان الدليل بطلان المدلول وصح عندهم رأي أهل المنطق في التركيب العقلي ووجود الماهيات الطبيعية وكلياتها في الخارج قضوا بأن المنطق غير مناف للعقائد الإيمانية، وإن كان منافيا لبعض أدلتها"، وهذا معناه أنهم كما قال ابن خلدون قد: "يستبدلون من أدلة المتكلمين على العقائد بأدلة أخرى يصححونها بالنظر والقياس العقلي".⁵⁸

وأما تحقيق القول في المنطق فلعل أوفى كلام فيه هو ذلك الذي قاله الشيخ ابن تيمية (ت728هـ) في كتابه (نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان)⁵⁹ ففيه بين ابن تيمية أن مبنى الدليل العلمي هو اللزوم بينه وبين المدلول، ذلك: "أن الدليل هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه"⁶⁰ وأن أنواع الاستدلال الأرسطي - على القول بصحتها - لا تخرج عن هذا المعنى، وأن أنواع الاستدلال غيره كثيرة غير محصورة فيه، قال ابن تيمية: "فهذه الأشكال وإن تكثرت فجميعها يعود إلى أن الدليل يستلزم المدلول، ويمكن تصوير ذلك بصور متعددة مما ذكره - أي أهل المنطق - ومما لم يذكره".⁶¹

المراجع:

1. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين. العلامة محمد بن محمد الحسيني الزبيدي. 1414هـ / 1994م. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت. لبنان.
2. أجد العلوم. القنوجي. الطبعة الأولى. 1423هـ. 2002م. دار ابن حزم. بيروت. لبنان.
3. الإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي. صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين. منشورات دار مكتبة الحياة. دون.
4. التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية: دراسات لكبار المستشرقين. عبد الرحمن بدوي. الطبعة الثالثة. 1965م. دار النهضة العربية. القاهرة.
5. تعريف الخلف برجال السلف. أبو القاسم محمد الحفناوي. تحقيق: محمد أبو الأجناف، وعثمان بطيخ. مؤسسة الرسالة. المكتبة العتيقة. تونس. دون.
6. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية. ابن حزم. دراسة وتقديم: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري. تحقيق: عبد الحق بن ملا حقي التركماني. الطبعة الأولى. 1428هـ / 2007م. دار ابن حزم. بيروت. لبنان.

7. الحاوي للفتاوي . الحافظ السيوطي . عني بنشره جماعة من طلاب العلم سنة 1352. دار الكتب العلمية . 1408هـ / 1988م.
8. حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي . الحسن بن مسعود اليوسي . تقلد وتحيق وفهرسة: الدكتور حميد حماني اليوسي . الطبعة الأولى . 2008م . مطبعة دار الفرقان للنشر للحديث . الدار البيضاء.
9. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب . تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي . تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . عالم الكتب . دون.
10. سنن الدارمي . الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي . حقق نصه وأخرج أحاديثه وفهرسه: فواز أحمد زمري وخالد السبع العلمي . قديمي كتب خانه . مقابل آرام باغ كراتشي.
11. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان . الحافظ السيوطي . في هامش شرح الدمنهوري على الجوهر المكنون . طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى الباي الحلبي.
12. صحيح البخاري . ضبطه ورقمه: الدكتور مصطفى ديب البغا . نشر مشترك: موفم للنشر . الجزائر . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع . عين مليلة.
13. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام . الحافظ السيوطي . علق عليه: علي سامي النشار . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان.
14. فتاوى ابن الصلاح . أبو عمرو بن الصلاح . خرج أحاديثه وعلق عليه: سعيد بن محمد السناري . دار الحديث . القاهرة . دون.
15. فهرست اليوسي . أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي . تحقيق زكريا الخثري . بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، أجري في جامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 2004م، بإشراف الأستاذ الدكتور جعفر بلحاج السلمي.
16. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان.
17. لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب . العلامة المغيلي . تحقيق وتقديم وتعليق أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري . دار ابن حزم . الطبعة الأولى . 1427هـ / 2006م . بيروت . لبنان.
18. المستصفي من علم الأصول . أبو حامد الغزالي . ومعه كتاب فواتح الرحموت . دار الكتب العلمية . الطبعة الثانية . دون.
19. المعيار المغرب والجامع المغربيين فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب . أحمد بن يحيى الونشريسي . خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي . دار الغرب الإسلامي . 1401هـ / 1981م . بيروت .
20. معيار العلم في فن المنطق . الإمام الغزالي . دار الأندلس . بيروت . لبنان.
21. مفتاح العلوم . أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي . وفي هامشه (إتمام الدراية) للسيوطي . المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر . الطبعة الأولى . دون
22. المقدمة . العلامة ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ط 3 - 1967م.
23. المنطق الفطري في القرآن . د/محمد يعقوبي . ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون . الجزائر.
24. منطق العرب في علوم اللسان . الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح . منشورات المجمع الجزائري للغة العربية . 2010م.
25. المنقذ من الضلال . ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي . محققة مصححة بإشراف مكتب الدراسات . دار الفكر . بيروت . ط 1 . 1416هـ
26. نيل الابتهاج بتطريز الديباج . أبو العباس أحمد المعروف بابا التنبكي . في هامش (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) لابن فرحون . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . دون.

الهوامش:

- ¹. انظر فيما يخص هذه المناظرة: نيل الابتهاج: ص332، إتحاف السادة المتقين: 1/177، شرح الشيخ سعيد قدورة على السلم. ص25.
- تعريف الخلف برجال السلف: 1/170 . 173.
- ². هي مطبوعة ضمن كتابه (الحاوي للفتاوي: 1/255 . 257).
- ³. في نيل الابتهاج ص 332 "أرني"
- ⁴. في نيل الابتهاج ص332 "خذ الحق"
- ⁵. في تعريف الخلف ص173 "وقال به" وهو الذي يستقيم به الوزن، لكن في مقدمة محقق لب اللباب: "وقد قال محتجا بغير رواية".
- ⁶. في مقدمة تحقيق اللباب: "يحوز به علما".

7. ذكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن الأستاذ الإيراني محمد تقي دانش باجو بين بما لا يدع مجالاً للشك أن الذي قام بترجمة بعض أعمال أرسطو المنطقية هو عبد الله بن المقفع وليس ابنه محمد كما قال المستشرق كراوس وتبعه على ذلك كثيرون، وذلك بتحقيقه لعمل ابن المقفع اعتماداً على ثلاث نسخ غير التي اعتمدها كراوس.. انظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 33. 34.
8. انظر: مقدمة ابن خلدون: 913. وانظر: المستصفي لأبي حامد الغزالي. 10/1.
9. انظر: الإمتاع والمؤانسة: ص 107 وما بعدها.
10. انظر: فتاوى ابن الصلاح ص 94.
11. حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي: 284/1.
12. السلم المنورق. ضمن المجموع الكامل للمتون. دار الفكر. بيروت. لبنان. ط 1. 1425 هـ / 1425 هـ. 2005 م. ص 257.
13. إتحاف السادة المتقين. 183/1.
14. الحاوي للفتاوي. الحافظ السيوطي. عني بنشره جماعة من طلاب العلم سنة 1352. دار الكتب العلمية. 1408 هـ. 1988 م. 255/1.
15. حواشي اليوسي: 280/1.
16. نفس المرجع: 278/1.
17. كشف الظنون. 1863/2.
18. أبعاد العلوم: ص 537.
19. الحاوي للفتاوي: 256/1.
20. حواشي اليوسي: 281/1.
21. صون المنطق والكلام، ص 1. 2.
22. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان. الحافظ السيوطي. في هامش شرح الدمنهوري على الجوهر المكنون. طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي. ص 26.
23. لب الباب في رد الفكر إلى الصواب: ص 23. 24.
24. نفس المرجع: ص 25.
25. السلم المنورق. ضمن المجموع الكامل للمتون. ص 257.
26. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية: ص 322.
27. حواشي اليوسي: 284/1.
28. إتحاف السادة المتقين: 183/1.
29. الأنفال: 41.
30. آل عمران: 4.
31. المنطق الفطري في القرآن: ص 8.
32. المقدمة. ابن خلدون. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط 3. 1967 م. ص 1032. 1033.
33. ن. م. ص 1033. 1034.
34. المنطق الفطري. ص 29.
35. في نيل الابتهاج ص 332 "أرني".
36. مفتاح العلوم. ص 268.
37. فهرست اليوسي. ص 26. 27.
38. الحاوي للفتاوي: 256/1.
39. صون المنطق والكلام. ص 4.
40. أبعاد العلوم. ص 539.
41. صحيح البخاري. كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. باب قول النبي صلى الله عليه لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.

- 42 . سنن الدارمي . باب ما يتقى من تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم . وانظر كلام الحافظ في الفتح: 151/21.
- 43 . صحيح البخاري . كتاب أحاديث الأنبياء . باب ما ذكر عن بني إسرائيل.
- 44 . إتحاف السادة المتقين. 183/1.
- 45 . من أهم الواحات على ضفاف وادي الساورة، حيث طريق النخيل الممتدة على حوالي ألف كلم بإقليم عين الصفراء بجنوب الغرب الجزائري.
- 46 . التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية: دراسات لكبار المستشرقين . ص 165 . 166.
- 47 . انظر: المعيار المعرب للونشريسي: 214/2.
- 48 . معيار العلم في فن المنطق . ص 123.
- 49 . سماه (جهد القرينة في تجريد النصيحة) وهو مطبوع.
- 50 . الحاوي للفتاوي: ص 255 . ص 256.
- 51 . صون المنطق والكلام. ص 3 . 4.
- 52 . انظر: مقدمة الشيخ علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود لكتاب (رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب) لابن السبكي . 191/1 . 225.
- 53 . حواشي اليوسي: 284/1.
- 54 . صحيح البخاري . كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.
- 55 . نفس المرجع والكتاب والباب.
- 56 . إتحاف السادة المتقين. 183/1.
- 57 . المنقذ من الضلال (ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي). ص 544.
- 58 . انظر: المقدمة. ص 913 . إلى . ص 915.
- 59 . وهو مطبوع بعنوان: الرد على المنطقيين.
- 60 . الرد على المنطقيين. ص 189.
- 61 . نفس المرجع. ص 296.